صحف شبهتها بـ«يوم القيامة» لأهمية القضايا التي ستحدد مستقبل المملكة

البريطانيون يسدلون الستار على الانتخابات العامة ... الأكثر تنافسية

لندن - وكالات : ادلى البريطانيون الخميس باصواتهم في انتخابات عامة تعتبر الاكثر تنافسية منذ اربعين عاما وسط قضايا حاسمة لمستقبل البلاد اهمها بقاء بلادهم عضوا في الاتحاد الاوروبي وقضية استقلال اسكتلندا.

ومن بلفاست الى كارديف وصولا الى ادنبره ولندن، دعي حوالى 45 مليون ناخب للتوجه الى صناديق الاقتراع في مكاتب التصويت البالغ عددها 50 الفا في مختلف انحاء البلاد.

وفتحت صناديق الاقتراع في اماكن غير مالوفة مثل حانات او حافلات مدرسية او مدارس ابتدائية وكنائس او منازل نقالة او حتى في معبد هندوسي.

وفتحت مراكز الاقتراع ابوابها عند الساعة 07.00 (06.00 تغ) وحتى الساعة 22.00 (21.00 تغ) حين ستظهر اولى نتائج استطلاعات الرأي عند خروج الناخبين من مكاتب التصويت.

وادلى ابرز القادة باصواتهم بحلول منتصف النهار من بينهم رئيس الحكومة المنتهية ولايته المحافظ ديفيد كاميرون الذي استقبله متظاهرون في مركز الاقتراع، ونائب رئيس الحكومة الليبرالي الديموقراطي نيك كليغ، وزعيم المعارضة رئيس حزب العمال ادـ ميليباند، منافس كاميرون الاساسي، وصولا الى رئيس حزب استقلال المملكة المتحدة (يوكيب) نايجل فاراج.

الى ذلك ادلت زعيمة الحزب القومي الاسكتلندي نيكولا ستورجون بصوتها وبدت على وجهها علامات القرح اذ انها تامل بحدوث تغيير كبير.

واكدت عناوين الصحف البريطانية الخميس على نتائج الانتخابات المفتوحة على كل الاحتمالات وخطورة التحديات المقبلة.

وعنونت صحيفة تايمز المحافظة «يوم القيامة» مع صورة لبرلمان وستمنستر وسط اجواء تنذر بنهاية العالم. وحذرت صحيفة ديلي تلغراف المقربة ايضا من المحافظين من «القيام باي شيء قد يندمون عليه».

وكتبت صحيفة الغارديان اليسارية ان هذه الانتخابات «لا يمكن ان تكون اكثر تنافسية». ونشرت نتائج آخر استطلاع للرأي اجراه معهد «اي سي ام» ويظهر تعادل المحافظين والعماليين بنسبة 35% امام يوكيب (11%) والليبراليين الديموقراطيين (9%). ولم يتخذ 14 في المئة قرارهم قبل ساعات قليلة من الانتخابات.

ويوسع المواطنين البريطانيين ورعايا الكومنولث وجمهورية ايرلندا المقيمين في بريطانيا ممن بلغوا الـ18 والمدرجة اسماؤهم على اللوائح الانتخابية ان يدلوا باصواتهم.

وتناقل الآلاف وسم «اديت بصوتي» على موقع تويتر، ومن بينهم من تجاهل الحظر المفروض على وسائل الاعلام حول سرية التصويت.

وقال آدم بانكس (28 عاما) لدى خروجه من مركز الاقتراع في شمال شرق لندن انه «من المهم جدا التصويت» في اشارة الى المنافسة الشديدة بين حزبي المحافظين والعمال. وفي العام 2010، بلغت نسبة المشاركة 65 في المئة.

وحدهم اللوردات والسجناء لا يمكنهم التصويت كما ان الملكة اليزابيث الثانية لا تستخدم حقها في التصويت لان عليها التزام الحيادية.

ويتوقع صدور النتائج الاولى خلال الساعات القليلة القادمة. وسيؤدي اجراء انتخابات محلية موازية في سائر البلاد، باستثناء اسكتلندا ولندن، الى ابطاء عملية فرز الاصوات. وربما سيكون من الضروري الانتظار حتى بعد ظهر الجمعة لصدور النتائج النهائية على الصعيد الوطني. ومن المتوقع ان يعلن كل من كاميرون (48 عاما) وميليباند (45 عاما) عن فوزهما صباح اليوم الجمعة في حال كانت النتائج متقاربة جدا.

وفي حال عدم حصول اي من الحزبين الرئيسيين على الغالبية القصوى من 326 مقعدا في مجلس العموم تبدأ مشاورات مع الاحزاب الاصغر.

وفي العام 2010، تطلب الامر خمسة ايام للتوصل الى تشكيل حكومة ائتلافية بين المحافظين والليبراليين الديموقراطيين. ولكن يتوقع الخبراء اليوم مباحثات اكثر تعقيدا من شأنها ان تتطلب الكثر من الوقت للتوصل الى حكومة مستقرة.

ويركز المراقبون على اثنين من الاحزاب الصغيرة دون سواهما، يمكن ان يؤديا الى ترجيح كفة الميزان.

ويقف الليبراليون الديموقراطيون كما في العام 2010 بين الحزبين الرئيسيين (المحافظون والعمال)، اذ يمكنهم التحالف مع اليمين او اليسار، في حال حازوا على عدد مقاعد يخولهم احداث تغيير.

وعلى يسار حزب العمال، يأمل الحزب القومي الاسكتلندي بمضاعفة وجوده في البرلمان عبر الفوز بـ50 مقعدا من اصل 59 لاسكتلندا. ولكن من شان تحالفه مع حزب العمال ان يكون مثيرا للجدل كون الاخير يؤيد وحدة بريطانيا، فيما يريد القوميون استقلال اسكتلندا.

اما الاحزاب الصغيرة الاخرى فتعتبر هامشية الى حد ما، وبرغم حصوله على 14 في المئة في استطلاعات الرأي قد لا يستطيع «يوكيب» تامين سوى خمسة مقاعد مقابل مقعد واحد لحزب الخضر وتسعة على الاقل للحزب الديموقراطي الوحدوي الايرلندي.

وفي حال فوز كاميرون بولاية جديدة فستثار قضية خروج بريطانيا، خامس اكبر اقتصاد في العالم، من الاتحاد الاوروبي اذ انه وعد باجراء استفتاء حول عضوية بلاده بحلول العام 2017.

وفي هذا الصدد قال جين بارك، نائب رئيس «مجلس العلاقات الدولية»، ان «الانتخابات العامة ستحدد موقع بريطانيا في العالم بطريقة غير مسبوقة».

ديفيد كاميرون وزوجته بعد خروجهما من احد مراكز الاقتراع

بكين لواشنطن : اهتموا بشؤونكم الداخلية بدلا من انتقادنا بسبب حقوق الإنسان

الهند تخطب ود الصين بدعم حقها في مد نفوذها خارج حدودها

عواصم - وكالات : قلل رئيس الحكومة الهندية ناريندرا مودي من اهمية المخاوف التي يشعر بها الكثير من الهنود ازاء النفوذ المتزايد الذي تتمتع به الصين في القارة الآسيوية.

وقال مودي قبيل توجهه الى بكين في زيارة رسمية إن من حق الصين مد نفوذها خارج حدودها.

يذكر أن العلاقات بين البلدين يشوبها التوتر منذ الحرب الحدودية التي خاضاها عام 1962، كما اثارت الخطوات الصينية لتعزيز العلاقات مع الدول المحيطة بالهند هلعا في نيودلهي.

ولكن مودي قال في مقابلة اجرتها معه مجلة (تايم) الأمريكية ونشرت تفاصيلها الخميس إن للأمم «ميلا طبيعيا» لمد نفوذها وهو حق لها ما دامت تحترم حقوق الانسان والقوانين الدولية.

وقال للمجلة «أعتقد أن رغبة الأمم في مد وزيادة نفوذها في الفضاء الدولي فيما تطور علاقاتها مع غيرها يعتبر ميلا طبيعيا جدا.»

واضاف «أعتقد جازما أنه من حق كل دولة أن تعزز وجودها وتأثيرها ونفوذها دوليا ولمنفعة المجتمع الدولي طالما تتقيد بالقوانين الدولية وتحترم حقوق الانسان.» ومن المقرر ان يغادر مودي الخميس المقبل الى بكين في أول زيارة يقوم بها للصين منذ انتخابه منذ سنة. وكان مودي قد حذر الصين اثناء حملته الانتخابية بضرورة التخلي عما وصفها «بعقليتها التوسعية». مما حدا ببكين الى الرد بأن الصين «لم تخض ابدا حربا عدوانية الغرض منها احتلال اراضي الغير.» ولكن يبدو أن مودي قد خفف نبرته في الآونة الاخيرة، إذ قال لـ(تايم) إن البلدين قد أظهرا «نضجا كبيرا» في العقود الأخيرة، وانهما ملتزمان بالتعاون الاقتصادي.

وعلى صعيد منفصل قالت الصين يوم الخميس إنه يجدر بالولايات المتحدة بحث مشاكلها الداخلية بدلا من انتقاد بكين بسبب حقوق الإنسان وذلك بعد أن كررت واشنطن دعوة للإفراج عن محام صيني شهير.

والقي القبض على المحامي بو تشي تشيانغ وهو أحد أبرز المعارضين الصينيين في يونيو حزيران لاتهامات بإحداث اضطرابات والإطلاع على معلومات شخصية دون وجه حق في قضية فجرت إدانة دولية.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إنها مازالت قلقة للغاية لاستمرار احتجاز بو وطالبت بالإفراج عنه.

وتعليقا على هذه التصريحات قالت هوا تشون ينغ المتحدثة باسم الخارجية الصينية إن الولايات المتحدة تخطت حدودها.

واضافت «لا أعلم إن كان هناك من يشاركني نفس الشعور لدى سماع هذا: البعض في الولايات المتحدة لديهم قلوب كبيرة للغاية وأياد طويلة جدا إذ يريدون دائما أن يقوموا بدور شرطي العالم أو قاضيه.

«لكن في الواقع وكما يرى الجميع فإن المشاكل الداخلية للولايات المتحدة ليست صغيرة. لذا نأمل أن يركزوا الجهود أولا على إدارة مشاكلهم الداخلية كما ينبغي» في إشارة على ما يبدو لاحتجاجات نظمت خلال الفترة الأخيرة بمدن أمريكية مثل بالتيمور.

وذكرت هوا أن الصين دولة تطبق حكم القانون وأنه سيتم التعامل مع قضية بو وفقا للقانون.

واضافت «نأمل أن يستطيع الجانب الأمريكي التخلي عن ازدواجية معاييره والحديث والتصرف بحذر والتوقف عن التدخل في سيادة القضاء واستقلال الصين بأي شكل.»

ناريندرا مودي وشي جينبينغ

بلجيكا تبدأ محاكمة شبكة تجنيد إسلاميين للقتال في الشرق الأوسط

بروكسل - وكالات : بدأت الخميس في قصر العدل ببروكسل وسط اجراءات امنية مشددة، محاكمة افراد احدى ابرز شبكات تجنيد اسلاميين للقتال في سوريا وبتم تفكيكها في بلجيكا.

وتشمل المحاكمة 32 شخصا متهمون بالانتماء لتنظيم ارهابي، يحاكم نصفهم غيابيا سواء بسبب وجودهم في ساحات القتال في سوريا او بسبب مقتلهم هناك.

وبدات المحاكمة بعد اربعة اشهر من اعتداء باريس وتفكيك خلية في فيرفييه، شرق بلجيكا، بعد ذلك بايام كانت تعد لهجوم وشيك على اهداف امنية في هذا البلد. واحد ابرز الغائبين عن المحاكمة هو الشخص الذي يعتبر العقل المدبر لهذه الخلية ويدعى عبد الحميد ابا عود.

وتمكن هذا الاخير من الافلات من عملية للشرطة قتل فيها اثنان من رفاقه في تبادل لاطلاق النار مع قوات الامن.

وفي فبراير، تبنى هذا البلجيكي من اصل مغربي (27 عاما) ورصد في وقت ما بالبونان، التحضير لاعتداءات في بلجيكا واكد انه انضم الى تنظيم الدولة الاسلامية في سوريا.

لكن ابا عود لا يحاكم في بلجيكا بشان الخلية التي تم تفكيكها في فيرفييه بل لانه كان احد حلقات شبكة واسعة لتجنيد مقاتلين اسلاميين في اطار تحقيقات فتحت بين 2012 و2013 وادت الى 55 عملية تفتيش وتوقيف 74 شخصا.

ويتهم ابا عود ايضا "بخطف قاصر" هو شقيقه يونس الذي توجه الى سوريا في يناير 2014 وكان عمره 13 عاما. وتقدم والده عمر بشكوى ضد ابنه البكر.

والمتهم الثاني الذي مثل امام المحكمة هو خالد زرقاني (41 عاما) من سكان بروكسل، وتقول النيابة انه كان ناشطا جدا في تجنيد الشبان المسلمين خصوصا الذين كان يستميلهم من خلال خطب يلقيها في مصليات عشوائية داعيا الى القتال مع المجموعات الاسلامية المتطرفة.

وبحسب محاميه ستيف لامبيرت فان زرقاني يرفض كافة التهم الموجهة اليه.

وتقول ادارة السجون انه واصل نشاطه الدعائي المتطرف في السجن قبل عزله عن باقي المساجين.

قال انها تخطت الحدود التي يسمح بها الكونغرس

القضاء الأمريكي : أنشطة وكالة الأمن القومي في جمع البيانات الهاتفية ... غير دستورية

واشنطن - وكالات : اعتبرت محكمة استئناف اميركية الخميس ان جمع وكالة الامن القومي بيانات هاتفية للاميركيين على نطاق واسع «غير مشروع»، مشيرة الى انها تخطت الحدود التي يسمح بها الكونغرس.

وفي تقرير من 97 صفحة اشارت محكمة الاستئناف الى ان القوانين التي استندت اليها وكالة الامن القومي الاميركي لتبرير جمع المعلومات «لم تفسر يوما على انها تسمح بمثل هذا الحجم من عمليات التجسس المعممة هذه».

وجاء قرار المحكمة بعد دعوى رفعها الاتحاد الاميركي للحريات المدنية ضد وكالة الامن القومي ومكتب التحقيقات الفدرالي بعد تسريبات المتعاقد السابق مع الوكالة ادوارد سنودن والتي بينت حجم برنامج التجسس.

وتتضمن المعلومات التي جمعتها الوكالة الملايين من البيانات الهاتفية ومن بينها الارقام والاوقات ومعلومات اخرى ولكن ليس محتوى الاتصال.

وبالنسبة لمناصري الحقوق المدنية فان برنامج التجسس يعتبر انتهاكا فاضحا للخصوصية ولا يساعد سوى بشكل محدود في جهود مكافحة الارهاب.

ولم تصدر المحكمة حكما قضائيا حول المسائل الدستورية المتعلقة بجمع هذا الكم من المعلومات الا انها اشارت الى ان الحكومة تخطت بكثير الحدود التي يسمح بها الكونغرس في البند 215 من قانون مكافحة الارهاب (باتريوت).

وجاء في نص المحكمة ان «ليس هناك اي دليل على ان الكونغرس سعى من خلال هذه التشريعات للسماح بجمع كمية من المعلومات حول حسابات كل اميركي وسجلاته التعليمية ووضعها في اطار سجل معطيات».

واضافت «التفسير الذي تطلب الحكومة منا تبنيه يتخطى حدود المبادئ. واذا كانت الحكومة على حق، فبامكانها ان تستخدم البند 215 لجمع وحفظ اي معطيات اخرى موجودة في اي مكان في القطاع الخاص، ومن بينها المعطيات المرتبطة بالسجلات المالية، الطبية والاتصالات الالكترونية (وتتضمن الرسائل الالكترونية والمعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي) الخاصة بكل الاميركيين».

ورفضت المحكمة اصدار قرار لوقف البرنامج، على اعتبار انه لن يكون له اي معنى بما ان صلاحية القانون ستنتهي في الاول من يونيو.

ويبحث المشرعون الاميركيون حاليا في اجراء تعديلات على القانون او تمديده.

وتابعت المحكمة انه «على اعتبار ان الامن القومي في خطر، نعتقد انه من المجدي ان نتريث لفتح المجال امام نقاش في الكونغرس من شانه تعديل المنظور القانوني (او عدم تعديله)».

جانب من تظاهرة سابقة ضد انشطة اجهزة الاستخبارات الاميركية

الجزائر : السجن لمسؤولين بعد ادانتهم بالفساد

الجزائر - وكالات : اصدرت محكمة الجنايات بالجزائر الخميس احكاما بالسجن عشر سنوات لمتهمين بالفساد وغرامات مالية على سبع شركات اجنبية كما قضت ببراءة موظفين في قضية فساد حول مشروع طريق دائري.

وقرر القاضي الطيب هلالي السجن عشر سنوات وغرامة ثلاثة ملايين دينار (30 الف يورو) ضد المتهم الجزائري شاني مجدوب الذي يحمل جنسية لوكسمبورغ ايضا.

واتهم مجدوب المسجون منذ 2009 بـ «قيادة مجموعة اشرار واستغلال نفوذ وفساد وتبييض اموال» من خلال رشوة موظفين في وزارة الاشغال من اجل حصول شركة سيتيك سي ار سي الصينية التي عمل مستشارا لها على جزء من المشروع البالغ طوله 1200 كم.

كما حكم القاضي بالعقوبة ذاتها ضد مدير البرامج الجديدة للطريق محمد خلادي مقجر القضية.

وقرر القاضي حجز كل الاملاك المنقولة وغير المنقولة للمتهمين.

كما قررت المحكمة غرامة مالية قيمتها 5 ملايين دينار (50 الف يورو) على سبع شركات اجنبية هي سيتيك سي.ار.سي.سي الصينية كوجال اليابانية وبيزاروتي الإيطالية وكارافانتا السويسرية والمجموعة الاسبانية إزولوكس كورسان والكندية اس اف اي والشركة البرتغالية كوبا.

وادانت المحكمة موظفا في وزارة الاشغال ورجل اعمال بالسجن سبع سنوات، بينما ادين عقيد سابق في المخابرت بالسجن ثلاث سنوات بتهم استغلال وظيفته وتلقي رشى وهدايا غير مبررة.

واصدرت المحكمة عدة احكام بالسجن غير نافذة بينما نال الامين العام السابق لوزارة الاشغال حكم البراءة.

وكانت المحكمة استمعت لشهادة مكتوبة لوزير الاشغال السابق ووزير النقل حاليا عمار غول الذي نفى «وجود اي تلاعبات في مشروع الطريق السيار كما ادعى المتهم خلادي».

وكان خلادي صرح خلال المحاكمة ان الوزير تلقى ربع اموال الرشى التي دفعتها الشركات الاجنبية للحصول على صفقات.

وانطلق المشروع في 2006 اي في الولاية الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على ان ينتهي بعد اربع سنوات بقيمة اولية قاقت ستة مليارات دولار. لكن بعد تسع سنوات، لم يكتمل المشروع وارتفعت كلفته الى اكثر من احد عشر مليار دولار بحسب التقديرات الرسمية بينما اشارت مصادر اخرى الى 17 مليار دولار، منها خمسة مليارات رشى.

تركيا : مذكرات توقيف بحق اربعة مدعين عامين

اسطنبول - وكالات : اصدرت محكمة تركية مذكرات توقيف بحق اربعة مدعين عامين وضابط في الجيش في قضية مثيرة للجدل تتعلق باعتراض شاحنات العام الماضي للاشتباه بانها تحمل اسلحة الى سوريا، وفق ما نقلت تقارير الخميس.

وكانت السلطات احالت المدعين الاربعة الى قضايا اخرى، ولكن ما لبث ان علقت عملهم بعدما اصدروا امرا بتفتيش مجموعة شاحنات وحافلات في محافظتي هاتاي واضنة (جنوب) قرب الحدود السورية في يناير العام 2014 بعد الاشتباه بتهريبها «للذخائر والسلاح» الى سوريا.

وتم تناقل وثائق عبر الانترنت تبين ان الشاحنات تعود في الاصل الى وكالة الاستخبارات الوطنية التركية وكانت تقل الاسلحة الى المقاتلين الاسلاميين في سوريا.

وطالما نفت تركيا دعم المقاتلين الاسلاميين في سوريا بالرغم من انها تامل الاطاحة بالرئيس السوري بشار الاسد.

ومنعت الحكومة وسائل الاعلام ومن بينها وسائل التواصل الاجتماعي فايسبوك وتويتر من نشر تلك الادعاءات.

ووجهت اتهامات الى المدعين العامين بمحاولة الاطاحة بالحكومة وتعطيل عملها، وبالنتيجة يواجه هؤلاء السجن المؤبد في حال ادانتهم، وفق ما نقلت وكالة الاناضول الرسمية.

واعتقلت الشرطة المدعيان سليمان بكري يانيك واوزجان سيسمان الاربعاء من منزليهما في مدينتي انطاليا واضنة.

ولم تستطع الشرطة العثور على المدعي العام الثالث عزيز تاكجي في عنوانه في مدينة زونغولداق (شمال) الا ان محاميه قال انه مستعد للاستسلام. وليس هناك اي معلومات حول المدعي العام الرابع احمد كراجة.

وقال بكري يانيك، المدعي العام السابق في اضنة اثناء اعتقاله، «نشهد على ليلة اقلس فيها القانون وعدم فيها الاحترام». وتابع «مهما حصل سيعلم الجميع الحقيقة»، مضيفا «يتم اعتقالي حاليا لاني لم استمع لاوامر وتهديدات السيد الوزير بالا تفتشوا الشاحنات. كما اني لم امنع زملائي عن فعل ذلك». وخلص بكري يانيك الى القول «القوانين موجودة ووظيفتي تطبيقها».

كندا : البرلمان يقول نعم لقانون جديد ضد الارهاب

مونتريال - وكالات : اقر مجلس النواب الكندي امس الاول قانونا مثيرا للجدل يمنح صلاحيات واسعة لاجهزة الاستخبارات، وقد اثار احتجاجات شعبية وانتقادات حقوقية.

وكانت الحكومة المحافظة اعدت مشروع القانون بعدما تعرضت البلاد في الخريف لهجومين نفذهما من يفترض انهم إسلاميون في كل من كيبيك واوتاوا.

ووافق المجلس على مشروع القانون رغم المعارضة الواسعة التي لقيها من جانب احزاب في المعارضة وحقوقيين يتخوفون من أن يؤدي إلى انتهاك للحقوق الفردية.

واقر المشروع باغلبية 183 مقابل 96، وذلك بعدما صوت له المحافظون الذين يتمتعون بالاغلبية في المجلس، كما انضم اليهم نواب احد احزاب المعارضة.

وبعد اجتيازه مجلس النواب، اصبحت الطريق سالكة امام إقرار هذا المشروع في مجلس الشيوخ لان المحافظين يتمتعون بالاغلبية فيه ايضا.

والقانون الذي اطلق عليه اسم «سي51»، يسمح لاجهزة الاستخبارات بممارسة رقابة غير مسبوقة على الإنترنت، وبتنفيذ عمليات تجسس في الخارج و«عرقلة» انشطة إرهابية مفترضة. كما يجرّم القانون «الترويج للارهاب» ويسهل توقيف افراد واحتجازهم على ذمة التحقيق.

وشهدت مدن كندية عديدة مؤخرا مظاهرات احتجاجية منددة بمشروع القانون، الذي وصفوه بانه «روح الإرهاب».

وفي كلمة القتها امام المحتجين في وقت سابق، قالت بيجي نـاش، النائبة عن الحزب الديمقراطي الجديد الذي يتزعم المعارضة في البلاد، «لن نسمح بإصدار هذا القانون، فنحن ضد الإسلاموفوبيا ونرفضها».

من جهته، شدد سيد ريان -وهو زعيم نقابي بارز- على ان مشروع القانون يهدف إلى تقييد حقوق المسلمين، واضاف «لن نسمح لرئيس الحكومة بتقسيمنا وإهدار حقوق المسلمين الذين يعتبرون جزءا من هذا المجتمع، فهم جيراننا واصدقاؤنا». وتابع «الهدف الرئيس من هذا القانون هو محاولة إظهار المسلمين كاشياء مخيفة، وعلينا الا نسمح بذلك». وتسعى الحكومة المحافظة لإعطاء مزيد من الإمكانيات والصلاحيات لاجهزة الاستخبارات والأمن الكندية، بغية منع شبان كنديين من الالتحاق بصفوف تنظيم الدولة الإسلامية او تنفيذ هجمات معززة على الأراضي الوطنية، وهذا ما ادى إلى رفض غالبية الكنديين مشروع هذا القانون الذي يرون فيه تقييدا للحريات.